

هل يؤجل عقد «جنيف 3» وما هي الاحتمالات؟

حسن حردان

إذا لم يحصل اختراق في غضون الأيام التي تسبق الموعد المقرر لانعقاد لقاء «جنيف 3» حول الأزمة السورية، فإن تأجيل الاجتماع سيكون هو الخيار المرجح. هذه النتيجة المتوقعة في حال الفشل في التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المكونة لـ «جنيف 3» على تدليل العقد التي تقف عقبة أمام عقد الاجتماع.

لكن ما هي هذه العقدة؟ وهل بالإمكان تذليلها؟ وما هي الاحتمالات المرجحة على ضوء ذلك؟ وأخيراً ما هو المسار الذي ستسير فيه جهود حل الأزمة السورية في الحالتين، حالة عقد اللقاء، وحالة تأجيله والمراهنة من قبل البعض في الحلف السوري التركي على تبدل الظروف لمصلحته في المستقبل من الأيام؟

أولاً: على الصعيد العقد: في خصم المداولات الجارية لتأمين انعقاد لقاء «جنيف 3» في 25 الشهر الحالي، برزت ثلاث عقد أساسية هي...

العقدة الأولى: الخلاف على تحديد من هي التنظيمات الإرهابية، وهذه نقطة مهمة، لأنه يتوقف عليها تحديد من هي الجهات التي ستشارك في الوفد المعارض، في مقابل الوفد الرسمي السوري.

فالموقف الروسي - السوري يصير على تصنيف «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» تنظيمين إرهابيين. انطلاقاً من دورهما المعروف في تنفيذ جرائم إرهابية على مدى سنوات الأزمة الماضية.

في المقابل فإن السعودية، وبدعم أميركي، تصر على أن يكون جزءاً من الوفد المعارض الذي جرى تشكيله في مؤتمر الرياض، المثير للجدل أصلاً، وسعت الرياض من خلاله إلى محاولة تقديم «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» باعتبارهما «جزءاً من المعارضة» المعتدلة والركيزة التي تستند إليها لمواصلة التدخل في الشأن السوري الداخلي.

العقدة الثانية: وهي تمثيل وفد المعارضة، ففي وقت تصرّ الرياض وواشنطن على حصر تمثيل المعارضة بالأطراف التي شاركت في مؤتمر الرياض، فإن روسيا وسوريا وإيران ترفض ذلك، وتؤكد أن قوى المعارضة الفعلية في الداخل التي تحارب «داعش»، لا سيما قوى سورية الديمقراطية غير ممثلة فيه، وكذلك فإن المعارضة التي عبر عنها في مؤتمر القاهرة، وفي مؤتمر موسكو أيضاً غير ممثلة في مؤتمر الرياض، وبالتالي فإنه لا يمكن القبول باختصار وفد المعارضة بمؤتمر الرياض كما تريد الحكومة السورية.

العقدة الثالثة: جدول أعمال «جنيف 3»، تحاول الحكومة السورية، ومعها الإدارة الأميركية، تقديم بند المرحلة الانتقالية ليكون البند الأول، بينما ترى كل من موسكو ودمشق أن الأولوية يجب أن تكون أولاً لبدء الاتفاق على مكافحة قوى الإرهاب و ثم يأتي نقاش بند المرحلة الانتقالية.

ثانياً: إمكانية تذليل العقد الثالث: إن العقد الثالث المذكورة آنفاً ليست ثانوية إنما هي عقد جوهرية لا يمكن القفز فوقها، إذا ما أريد لـ «جنيف 3» أن يعقد في موعده، أو حتى في موعد لاحق يجري الاتفاق عليه.

غير أن تذليل هذه العقد بات مرتبطاً حصراً بمدى استعداد كل من واشنطن والرياض للتراجع عن موقفهما، وبالتالي التخلي عن التمسك بوجهة نظرهما إن كان لناحية تعويض قوى إرهابية، أو لناحية الإمعان باختصار تمثيل المعارضة بالأطراف الموالية لها، والخاضعة لاستراتيجيتها، أو لناحية الاستمرار في محاولة انتزاع مكاسب سياسية في الداخل السوري قبل الاتفاق على محاربة قوى الإرهاب، في إطار سياستها القائمة على توظيف هذه القوى لتحقيق أهدافها التي عجزت عن بلوغها طوال السنوات الخمس الماضية.

لكن يبدو من الواضح أن قدرة واشنطن والرياض على فرض وجهة نظرهما في ما يخص العقد المذكورة صعبة إذ لا تكن مستحيلة وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: إن ما عجزت عن تحقيقه كل من السعودية وأميركا على مدى السنوات الماضية من عمر الأزمة، لم يعد بالإمكان بلوغه، بل أصبح وهماً، بعد الحضور الروسي العسكري النوعي إلى جانب الجيش العربي السوري في محاربة قوى الإرهاب والتحويلات والإنجازات النوعية التي تحققت على ضوئه، والتوازن الاستراتيجي الذي أحدثه في موازين القوى العسكرية في مواجهة القوى الأميركية الأكبر في العالم، وأدى إلى لجم وردع وإحباط أي مخططات غربية. تركية في المراهنة على تغيير نظام الحكم في سورية، وإزاحة الرئيس بشار الأسد عن سدة الرئاسة، أو في المراهنة على إقامة منطقة عازلة في شمال سورية.

السبب الثاني: إن روسيا وسوريا وإيران ليست في وارد تقديم أي تنازل بعد أن أصبحت في وضع ميداني قوي، يعزز موقفهم السياسي في مواجهة الموقف الأميركي السعودي التركي.

السبب الثالث: إن الولايات المتحدة الأميركية ليست في وارد التصادم مع روسيا، في سورية، وهي اضطرت إلى التكيف مع الواقع التي فرضها الحضور الروسي العسكري وهذا ما دفع واشنطن إلى التسليم في مؤتمر فيينا بوجهة النظر الروسية - السورية والموافقة على صدور قرار عن مجلس الأمن يؤكد نتائج مؤتمر فيينا، بعد محاولة سعودية أميركية للارتداد عليها، وجرى إحباطها بفعل الموقف الروسي السوري الحازم والصلب في رفض أي تعديل أو انقلاب على نتائج فيينا.

ثالثاً: على صعيد الاحتمالات: انطلاقاً مما تقدم تبدو الاحتمالات المتوقعة محصورة باثنين:

الاحتمال الأول: أن ترفض الرياض واتفق التسليم بوجهة نظر روسيا وسوريا، وبالتالي تتم عقدة لقاء «جنيف 3» انطلاقاً من رهان بأن تؤدي الانتخابات الأميركية إلى فوز الجمهوريين وعودة الموقف الأميركي إلى التشدد والتصعيد في سورية.

غير أن أي متابع لتطورات الميدان السوري يدرك أنه ربما تحصل الانتخابات الأميركية ويتسلم رئيس أميركي جديد هناك نحو سنة على الأقل، وخلال هذه السنة من المؤكد أن الميدان السوري سيشهد تطورات نوعية كبيرة توسع من سيطرة الدولة السورية على الأرض، وتؤدي إلى انحصار وجود قوى الإرهاب وجعله مقتصر على المناطق الحدودية مع تركيا والعراق والإردن، إذ لم يتم إنهاء هذا الوجود، بالقياس إلى ما أتجز ميدانياً على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، إثر الحضور الروسي النوعي.

وهذا يعني أنه من الآن، وإلى السنة المقبلة سيكون هناك واقع جديد قد تكسر على الأرض في صالح الدولة السورية وحلفائها يعزز ويؤيقي من صلابة الموقف السياسي الروسي السوري الإيراني ويغضبي على أي طموح سعودي تركي أميركي بالتدخل في الشأن الداخلي السوري.

الاحتمال الثاني: أن تقدم واشنطن وانطلاقاً من قراءتها للواقع الميداني وطاق المستقبلي إلى ممارسة الضغوط على حلفائها السعوديين والأتراك كي يتكفوا مع موازين القوى الجديدة ويقبلوا بوجهة النظر الروسية الإيرانية السورية لعقد «جنيف 3»، لأن الآتي من الأيام سوف ينعقد دورهم السياسي أكثر إذا لم يفقدوا أي تأخير.

قطر والسعودية... خلاف على الرئاسة اللبنانية أو على عناوين مرحلة؟

روزانا رمال

فلاذيمير بوتين الذي تحدث عن نية موسكو التعاون مع الدوحة في البحث عن الحلول الممكنة لمشاكل المنطقة، باعتبار قطر دولة مؤثرة على التطورات في الشرق الأوسط، بحسب بوتين مع اهتمام بتنسيق مواقف البلدين في قطاع الطاقة، والغاز تحديداً.

الزحف الخليجي نحو روسيا مطلوب في مرحلة فرضتها بتواجدها القوي عسكرياً الذي أكد أنها وحلفاءها في المنطقة يرسمون مرحلة جديدة لا يمكن الانطلاق في عناوينها بتجاهل مصالحهم أولاً، أو البقاء على ما كانت عليه المنطقة قبل دخول روسيا إليها، وهنا فإن من يعتبر أن بإمكانه خلق فجرة في الموقف الروسي تجاه سورية فهو مخطئ؛ بقراءته للحماسة الروسية في تبني الأزمة السورية من ألقها إلى يائها، بما يعتبر ضرورة لأنها القومي، حتى أنه مخطئ في تحليله للأثمان التي تدفعها روسيا في هذه الأزمة من بينها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وبالرغم من أن الملك السعودي بعث برسالة إلى أمير قطر قبل ساعات من زيارته موسكو يؤكد فيها عمق العلاقات وضرورة تعزيزها بين البلدين، إلا أن هذا لا يخفي التباين الحاصل والذي يفرضه الوجود الروسي في المنطقة، والذي على ما يبدو سيفرض لعبة شروطه بالنفوذ السياسي على طاولات المفاوضات وشكل المرحلة والأدوار الموزعة فيها. ويدخل ضمن هذا الإطار الخلاف السعودي - الإيراني الحاد عقب إعدام الشيخ نمر باقر النمر. وعلى هذا الأساس تبدأ مؤشرات الأدوار من ساحات متباينة ومواقف تحسب نقاطاً لأصحابها، حسب بورصة الظروف فتكون الغلبة للأقوى، وإحدى هذه الساحات لبنان الذي يشهد حراكاً رئاسياً غير مسويق وربما مثير لما حمله من مفاجآت بعدما أقدم رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع على ترشيح خصمه اللدود مسيحياً للعماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، والأخير واجه «فيتو»

عقداً مع روسيا عن نية موسكو التعاون مع الدوحة في البحث عن الحلول الممكنة لمشاكل المنطقة، باعتبار قطر دولة مؤثرة على التطورات في الشرق الأوسط، بحسب بوتين مع اهتمام بتنسيق مواقف البلدين في قطاع الطاقة، والغاز تحديداً.

الزحف الخليجي نحو روسيا مطلوب في مرحلة فرضتها بتواجدها القوي عسكرياً الذي أكد أنها وحلفاءها في المنطقة يرسمون مرحلة جديدة لا يمكن الانطلاق في عناوينها بتجاهل مصالحهم أولاً، أو البقاء على ما كانت عليه المنطقة قبل دخول روسيا إليها، وهنا فإن من يعتبر أن بإمكانه خلق فجرة في الموقف الروسي تجاه سورية فهو مخطئ؛ بقراءته للحماسة الروسية في تبني الأزمة السورية من ألقها إلى يائها، بما يعتبر ضرورة لأنها القومي، حتى أنه مخطئ في تحليله للأثمان التي تدفعها روسيا في هذه الأزمة من بينها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وبالرغم من أن الملك السعودي بعث برسالة إلى أمير قطر قبل ساعات من زيارته موسكو يؤكد فيها عمق العلاقات وضرورة تعزيزها بين البلدين، إلا أن هذا لا يخفي التباين الحاصل والذي يفرضه الوجود الروسي في المنطقة، والذي على ما يبدو سيفرض لعبة شروطه بالنفوذ السياسي على طاولات المفاوضات وشكل المرحلة والأدوار الموزعة فيها. ويدخل ضمن هذا الإطار الخلاف السعودي - الإيراني الحاد عقب إعدام الشيخ نمر باقر النمر. وعلى هذا الأساس تبدأ مؤشرات الأدوار من ساحات متباينة ومواقف تحسب نقاطاً لأصحابها، حسب بورصة الظروف فتكون الغلبة للأقوى، وإحدى هذه الساحات لبنان الذي يشهد حراكاً رئاسياً غير مسويق وربما مثير لما حمله من مفاجآت بعدما أقدم رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع على ترشيح خصمه اللدود مسيحياً للعماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، والأخير واجه «فيتو»

بري: ساكون آخر من يعلن موقفه

من دعم جمعج ترشيح عون



بري مستقبلاً مقبل في عين التينة

نقل النواب عن رئيس مجلس النواب نبيه بري بعد لقاء الأربعم تكراره أن موقفه من ترشيح رئيس «القوات» سمير جعجع للعماد ميشال عون للرئاسة أو ما يتعلق بالاستحقاق الرئاسي بصفته رئيساً للمجلس، «يكون الموقف الأخير وليس الأول، وأنه سيستخذ الموقف المناسب بعد درس كل المواقف والمعطيات».

وجذ القول «إن لقاء عون - جمعج هو خطوة مقدمة تريح الساحة الوطنية والمسيحية، وتؤكد أن لا عداوات بين اللبنانيين، بل هناك خصوصيات سياسية».

وكان بري استقبل النواب: ميشال موسى، بلال فرحات، علي بزي، إميل رحمة، نواف الموسوي، عباس هاشم، هاني قبيسي، علي خريس، عبد المجيد صالح، حسن فضل الله، علي الفقدان، علي عامر، قاسم هاشم، وعلي فياض.

كما استقبل بري نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع سمير مقبل الذي قال بعد اللقاء: «اجتماعاً مع دولة الرئيس بري تناول قضية التعيينات في المجلس العسكري، ونحن دائماً نرغب في أن نستأنس برأي دولته، فهو رجل المهمات الصعبة، ونعرف عنه أنه يتصرف دائماً بإيجابية وترو، واقتراحاته دائماً إيجابية لمصلحة البلد ومصلحة المؤسسة العسكرية».

ورداً على سؤال حول إمكانية إقرار التعيينات المذكورة في الجلسة

المقابلة، أجاب: «بالنسبة إلى أصبحت جاهزاً وقت بالتحضيرات اللازمة، فعدما يدرج رئيس مجلس الوزراء هذا الموضوع على جدول أعمال جلسة المجلس ساقوم بواجباتي كوزير للدفاع، وساقترح الأسماء المدروسة، وعلى مجلس الوزراء أن يأخذ الإجراءات والبحث اللازم لتعيين الأشخاص المناسبين».

ولفت إلى «أن الألية المتفق عليها منذ زمن في مجلس الوزراء وفي عهد الرئيس ميشال سليمان، هي أن الوزير المختص يطرح ثلاثة أسماء لكل مركز شاغر، ويدرس مجلس الوزراء المعطيات التي يقدمها الوزير لكي يختار الاسم المناسب».

خفايا

ردّ أحد المطارنة

البارزين على

كلام رئيس كتلة

المستقبل النيابية

فؤاد السنورة من

بكركي يوم الاثنين

الفائت وقوله «إنّ

رئاسة الجمهورية

ليست شأنًا مسيحياً

فقط، بل هي شأن

لبناني بامتياز، فقال

المطران المشار إليه:

«نحن نوافق على

هذا القول، شرط ألا

يتذاك أي أحد على أحد،

لأنّ كلّ الرئاسات

والمسؤوليات العامة

هي شأن لبناني

بامتياز، وليست فقط

رئاسة الجمهورية...»

سلام يلتقي نائبة رئيس المفوضية الأوروبية



سلام وجورجيفا خلال لقائهما في بروكسل

التقى رئيس الحكومة تمام سلام في بروكسل أمس نائبة رئيس المفوضية الأوروبية كريستينا جورجيفا ومفوضة التجارة في الاتحاد الأوروبي سيسيليا ماسترم، في حضور عدد من المفوضين والمسؤولين في الاتحاد الأوروبي، في دارة سفير لبنان في بلجيكا ورامي مرتضى، واستكمل اللقاء إلى مأدبة غداء عمل أقامها السفير مرتضى للرئيس سلام وعدد من المفوضين الأوروبيين المعنيين بالإعداد لمؤتمر الدول المانحة للنازحين السوريين الذي يعقد في العاصمة البريطانية في الرابع من شباط المقبل.

بحث مع باسيل والمشنوق ودرياس وابراهيم أوضاع اللاجئين

غراندي: أزمة اللاجئين تخطت حدود المنطقة



المشنوق مجتمعاً إلى غراندي والوفد

«أن استمرار إمداد الرعايا السوريين من العمال والنازحين الموقنين بالمساعدات شهرياً انعكس ضرراً على القطاع الزراعي واليد العاملة لدى المزارعين وأرباب العمل، من جراء تمنع العديد منهم العمل في الحقول واليد العاملة، وهذا مؤشر خطير في تحول ديموغرافي للسكان الاصليين مع العمال المقيمين».

كما زار غراندي، ترافقه ممثلة المفوضية في لبنان ميري جبران، وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق الذي طلب من المفوضية للجهات المحلية اللبنانية التي تستقبل النازحين السوريين وتتحمل العبء الأكبر بين دول الجوار السوري.»

وفي وزارة الشؤون الاجتماعية، اجتمع غراندي إلى الوزير رشيد درباس وتطرق البحث إلى الحاجة إلى إقرار وقف لإطلاق النار في مناطق سورية لتشجيع السوريين على العودة إلى بلادهم، بالإضافة إلى البحث في إمكان تأمين فرص عمل للسوريين ليؤمنوا ومعيشتهم تحت سقف القانون اللبناني ومن دون أن يؤثر ذلك على العمالة اللبنانية.»

ولفت درباس إلى أن «لبنان والأردن هما الدولتان الأكثر تأثراً بالنازح السوري ويجب زيادة الدعم المقدم لهما للتعامل مع هذه الأزمة».

والتقى المسؤول الأممي والوفد المرافق، المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم وعرض معه الأوضاع العامة، لا سيما أوضاع النازحين السوريين إلى لبنان.

القانونية التي يمكن أن تعتمدهما الدول، وبذلك سيكون لديها فرصة إضافية لمحاربة الشبكات الإجرامية التي تعمل على تسهيل التسلسل إلى الدول بشكل قانوني، وتستغل معاناة الشعب السوري ورغبته في الوصول إلى تلك البلدان.»

وتابع: «لذلك، نحاول زيادة عدد الذين يتم قبولهم كمهاجرين شرعيين، والذين لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف، فيما الحاجة إلى أن يكون العدد أكبر. وبالطبع سيبقى هناك الكثير من هؤلاء اللاجئين في لبنان أيضاً. لهذا السبب إن هذا المؤتمر مهم لمساعدة لبنان على تحمل هذه المسؤولية الثقيلة. وأعتقد أنه ورغم كل الصعوبات التي تواجه لبنان، إن على الصعيد السياسي الهش أو لجهة البنى التحتية، يجب أن نلتفت حول هذا العبء الكبير والأهم من ذلك، أننا نأمل في أن نتوصل المحادثات المرترقة حول سورية إلى خواتمها لكي يمكننا التحدث عن حلول نهائية.»

وعرض باسيل، من جهته، على المفوض السامي موضوع «تحديد الحاجات الفعلية من المساعدات للنازحين السوريين الغلبين في منطقة سهل دير الأحمر، بعلبك» لإبلاغه إلى المعنيين في الأمم المتحدة، واطلعه على ما يعاناه المزارعون في هذا السهل من تحول مقلق في تشغيل اليد العاملة مقلق في تشغيل اليد العاملة السورية، فالعامل الذي كان يعمل في الزراعة منذ أكثر من عشر سنوات تبدل في مطالبه وأوضاعه شروطاً إضافية في الأجر ودوام العمل في ظل تدفق المساعدات الغذائية والمالية عليه من الجهات الراعية، معتبراً

أكد الرئيس التنفيذي للمفوضية العليا للاجئين فيليبو غراندي «أن أزمة اللاجئين تخطت حدود المنطقة، لهذا ما فتح أعين العالم على هذا الوضع الصعب جداً».

وفي سياق زيارته للمنطقة لتقييم أوضاع اللاجئين السوريين فيها، جال غراندي، على رأس وفد، على عدد من المسؤولين اللبنانيين، فزار وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وقال بعد اللقاء: «يجب أن نستفيد من فرصة الاهتمام الدولي للقيام بأمور عدة كان يجب علينا القيام بها منذ وقت طويل، والذين سبقوني في هذا المنصب طالما طالبوا بدعم الحكومات في البلدان المضيفة للاجئين، لا سيما في لبنان والمجتمعات المضيفة التي تتحمل مسؤولية أعباء إيواء اللاجئين».

وأضاف: «عمرضنا للفرص المتاحة في المؤتمر المقبل للمانحين في لندن، حيث سيساهم المجتمع الدولي في دعم الدول المضيفة بشكل غير مسويق (...) كذلك نتاولنا ضرورة تشجيع الدول الواقعة خارج المنطقة لتأخذ عدداً أكبر من اللاجئين، وتشارك في تحمل هذه المسؤولية، أكثر بكثير مما كانت عليه الحال سابقاً، وهذه كانت أمنية عبرت عنها الحكومة اللبنانية منذ فترة طويلة، ونحن ندعمها بشكل كامل. وسيعقد مؤتمر في 13 شباط المقبل، ونطلب من البلدان المضيفة أن تدعمنا في دعواتنا للدول الأخرى إلى تحمل أعداد اللاجئين عبر وسائل اللجوء إبراهيم على التسهيلات والمعاملة الجيدة التي يلغاها المواطنون في دوائر الأمن العام، وخصوصاً في دائرة بيروت.»

نشطات



فهوجي مستقبلاً نصري خوري

التقى رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون السفير السويدي بيتر سيميجي.

عرض رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط في دارته في كليمنصو، التطورات مع كل من القائم بالأعمال الأميركي في لبنان ريتشارد جونز وسفير سويسرا فرانسوا باراس.

كما التقى جنبلاط نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حافظ غانم والمدير الإقليمي للبنك الدولي فريد بلحاج.

استقبل مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله عمال الموسوي ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ.

وجرى خلال اللقاء، بحسب بيان للعلاقات الإعلامية في الحزب، «تداول الأوضاع والتطورات في لبنان والمنطقة، والتطرق إلى الخطوات والاتصالات الجارية المتعلقة بالشأن الرئاسي ويتفعل عمل الحكومة».

ومن جهة أخرى، تمّ عرض المساعي المبذولة